

معدولة الموضوع وانما الثانية تعدل المحمول وانما الثالثة معدولة في
 وانما استيت معدولة لان حرف السلب كلف ولا وعز انما وضعت
 في الاصل للسلب والرفع فاذا جعل مع غيره كشي واحد يشبع له الحكم
 او لشي واحد يسلب عنه او عن شي فقد عدل له عن موضوعه الاصلية
 وانما اورد للاول والثانية مثلا دون الثالثة لانه قول علم من المثال الاولى
 الموضوع المعدول ومن المثال الثالث المحمول المعدول فقد علم مثال معدولة
 الطرفين بجميعها معا وان لم يكن حرف السلب جزءا لشي من الموضوع
 والمحمول سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة لقولنا ان
 اوليها يكتب ووجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن جزءا من طرفيها فكل
 من الطرفين وجودي محصل وربما تخصص اسم المحصل بالموجبة وتسمى
 المتبالية بسيطة لان البسيط ما لا يفرده وحرف السلب وان كان موجودا
 فيها الا انه ليس جزءا من طرفيها وانما لم يذكر لها مثالان لان جميع الامثلة المذكورة
 في الباحت المتبالية تصح ان يكون مثالها **قال** والاعتبار بايجاب
 القضية وسلبها الى **اقول** ربما يرب الوهم الى ان كل قضية تسمى على حرف
 السلب تكون سالبة وما ذكر ان القضية المعدولة مشتملة على حرف السلب

ومع ذلك قد تكون موجبة ذكر معنى الايجاب والسلب حتى يرتفع اليه
 وقد عرفت ان الايجاب هو اتقاء النسبة والسلب هو افتراق النسبة
 القضية موجبة وسالبة باقناع النسبة وفيها لا بطرفيها متى كان النسبة
 واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفاها غير معين كقولنا كل
 ليس حي فهو عالم فان الحكم فيها بثبوت الاعالية على كل ما صدر عليه
 انه ليس حي فيكون موجبة وان شتمل طرفاها على حرف السلب فيكون
 النسبة مرفوعة فهي سالبة وان كان طرفاها وجوديين كقولنا لا
 من المتحرك يساكن فان الحكم فيها بسلب الساكن عن كل ما صدر
 عليه المتحرك فيكون سالبة وان لم يكن في شي من طرفيها سلب فليس
 الالتفات في الايجاب والسلب على الاطراف بل الى النسبة **قال**
 والنسابة البسيطة اعلم من الموجبة للمعدولة للمحمول **اقول** لقائل
 ان يقول المعدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع
 على ما بينه حين ما شرع في الاحكام لم تخصص كلامه بالمعدول بل
 ثم ان المحصول والمعدول لا للمحمول كقوله فالوجه في تخصيص النسابة البسيطة
 والموجبة للمعدولة المحمول بالذكر فنقول اما وجه تخصيص الاول هو التغير

يقال ان من طرف القضية معدولة الا ان الساكن عالم
 لا يكون هو والسالكون من الساكن عالم فان كان في
 الوجودي هو الساكن فيكون في العالم فيكون في العالم
 فيكون هو والسالكون من الساكن عالم فان كان في
 الوجودي هو الساكن فيكون في العالم فيكون في العالم

ان يقول المعدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع
 على ما بينه حين ما شرع في الاحكام لم تخصص كلامه بالمعدول بل
 ثم ان المحصول والمعدول لا للمحمول كقوله فالوجه في تخصيص النسابة البسيطة
 والموجبة للمعدولة المحمول بالذكر فنقول اما وجه تخصيص الاول هو التغير